المحاضرة العاشرة: الادخار

يعد الادخار من المواضيع ذات الأهمية الكبيرة، سواء على مستوى الأفراد أو الاقتصاد بشكل عام، ويستمد هذه الأهمية من الدور الحيوي الذي يلعبه في تكوين رأس المال الضروري لتحقيق النمو المستدام، والحفاظ على التوازنات الاقتصادية. وإذا كانت سياسة الادخار تتمتع بالتنوع في مصادرها، فإن ذلك يساهم في تقليص الفجوات في توزيع الدخل بين الفئات المختلفة. ولا يجب إغفال دور الادخار في احتواء الضغوط التضخمية التي قد تنشأ إذا تم توجيه جميع الدخل نحو الاستهلاك (بسبب ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك). كما أن التخصيص الفعال للمدخرات وتوجيهها نحو تمويل الاستثمارات المولدة للثروة والمخلقة للوظائف، يعد من أولويات السياسات الاقتصادية في الدول. لهذا، حظي الادخار بقدر كبير من التحليل والدراسة، ويعود هذا الاهتمام إلى دوره المهم باعتباره متغيرًا أساسيًا ومحوريًا في عملية التنمية الاقتصادية.

أولا: مفهوم الادخار

تشتق كلمة "ادخار" في اللغة العربية من كلمة "زخر"، والتي تعني حفظ الشيء أو الاحتفاظ به لوقت الحاجة. أما في السياق الاقتصادي، فإن الادخار يشير إلى الجزء من الدخل المتاح الذي يتم الاحتفاظ به بدلاً من إنفاقه، ويختلف الهدف من الادخار حسب الشخص أو المؤسسة أو الدولة، حيث قد يكون الادخار لأغراض متعددة مثل تأجيل الاستهلاك إلى وقت لاحق، أو لتخصيصه لمواجهة ظروف طارئة في المستقبل، أو لسداد الديون والنفقات المتوقعة، أو لاستثماره في مشاريع تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية، أو توظيفه لدى المؤسسات المتخصصة. ومن أهم التعريفات المتعلقة بالادخار هي كما يلي:

- هو ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يُستهلك، بل يُوجه بطريقة تتيح له في المستقبل قدرة أكبر على إشباع الحاجات.
- يُنظر إليه على أنه نقل للقوة الشرائية من المدخر إلى العمال الذين يساهمون في بناء رؤوس أموال جديدة. وفي هذا السياق، يرى الاقتصادي الكلاسيكي آدم سميث أن ما يتم ادخاره سنويًا يُستهلك سنويًا بطريقة منتظمة وفي الوقت نفسه.
- هو الجزء من الدخل الذي يُوجه لتكوين رؤوس الأموال، أو تحرير بعض عوامل الإنتاج مثل الأرض والعمل من الاستهلاك لاستخدامها في إنشاء رؤوس أموال جديدة.

من هذه التعريفات، يمكن استنتاج أن جميعها تتفق في أن الهدف من الادخار هو استخدام جزء من الدخل المتاح في تعزيز رأس المال وزيادة الإمكانيات الإنتاجية، وبالتالي الحصول على دخل أكبر في المستقبل.

بالنسبة للتمييز بين الادخار والاكتناز، فإن المصطلحين غالبًا ما يُستخدمان معًا، حيث يتشابهان في كونهما جزءًا من الدخل المتاح الذي لم يُنفق على الاستهلاك، ولكن هناك اختلافات بينهما في جوانب أخرى. في اللغة العربية، يشتق "الاكتناز" من "كنز"، أي جمع المال بعضه إلى بعض سواء كان مدفونًا في الأرض أو ظاهرًا عليها. وعادةً ما يرتبط الكنز بتجميع أنواع معينة من المال مثل الذهب والفضة والنقود، وحجبه عن التداول. كل مال يُحجب بهذه الطريقة لا يُوجه لأغراض التداول والإنتاج، بل يتم اكتنازه، وقد حرّم الله هذا الفعل في القرآن الكريم، خاصة في سورة التوبة (الآيتان 34-35)، نظرًا لتأثيراته السلبية على المجتمع.

من ناحية أخرى، يقترب مفهوم الاكتناز، الذي يعني الاحتفاظ بالثروة في شكل نقدي، من مفهوم "تفضيل السيولة"، الذي يشير إلى لجوء الأفراد للاحتفاظ بالسيولة لمواجهة المخاطر. وإذا كان الاستهلاك هو البديل للاحتفاظ بالمال (الادخار)، فإن الادخار والاستهلاك يشكلان بديلاً عن الاكتناز. بينما يتضمن الادخار التضحية بالاستهلاك الحالي، فإن الاكتناز يعني التضحية بالاستهلاك الحالي والفوائد التي كان من الممكن أن يعود بها المال إذا تم استثماره أو إقراضه.

يمكن أن يتخذ الاكتناز أشكالًا عديدة، مثل الاحتفاظ بالذهب والمعادن النفيسة، والعملات الأجنبية والنقود السائلة. كما يمكن أن تختلف المدة من قصيرة إلى طويلة. ويُعتبر الاكتناز قصير الأمد بمثابة ادخار احتياطي، حيث يحتفظ الأفراد بالأموال لمواجهة الاستهلاك المستقبلي، كما يفعل الموظف الذي يحتفظ براتبه لينفقه خلال الشهر بشكل منتظم. هذا النوع من الاكتناز لا يمكن تحويله إلى رأس مال عيني، لأنه لا يتجاوز فترة قصيرة من الاحتفاظ بالنقود ولا يسهم في زيادة دخل أو ثروة المجتمع.

وفي رأي الاقتصاديين، يُعتبر الاكتناز ظاهرة سلبية تؤثر على التنمية الاقتصادية وله انعكاسات ضارة على الدول، ويُلاحظ انتشاره بشكل أكبر في الدول النامية. وعلى الرغم من صعوبة تقدير حجم المكتنزات، فإن آثارها السلبية على الاقتصاد الوطني واضحة.

- أنواع الادخار

للادخار أنواع كثيرة تتنوع من حيث اختلاف معايير التصنيف وهي :

:

أ- **من حيث شخصية المدخر** : وينقسم الى الأنواع التالية

- **الإدخار الفردي** : ويتمثل في الإدخار الذي يقوم به الأفراد عندما تفيض دخولهم على ما ينفقونه على الاستهلاك .... ويوجه الفائض للادخار بأن يوضع في صناديق توفير أو بواريص التأمين أو الودائع الآجلة أو بشراء أوراق مالية أو الاكتتاب في أسهم الشركات

- **ادخار الشركات** : يتمثل في الجزء الذي تستقطعه الشركات من أرباحها المحققة لأغراض الاستثمار عند فرص مختلفة وتسمى هذه الظاهرة إعادة " استثمار الأرباح " وإن كانت الشركات وحدات إنتاجية تمارس نشاطها الإنتاجي فإن ما تحققه من أرباح هو فائض مخطط
- **الإدخار الحكومي** : ويتمثل في الفائض للدخل الحكومي (الإيرادات العامة من الضرائب والرسوم وغيرها) عن الإنفاق الحكومي عن الاستهلاك ..... وهذا الفائض إما أن يوجه للاستثمار، أي تكوين رأس مال حقيقي جديد ، وإما أن تودعه الحكومة كاحتياطي لمواجهة ما يطرأ من عجز في الميزانية العامة للدولة في السنوات المقبلة

ب- من حيث طبيعة المدخرات : وينقسم الادخار تبعا لذلك الى نوعين :

1- الادخار الاختياري: ويتمثل في ذلك النوع من الادخار الذي يقوم به الأفراد في القطاع العائلي بمحض مشيئتهم واختيارهم ومن تلقاء أنفسهم ويتم ذلك بامتناع عن إنفاق جزء من دخولهم على أغراض الاستهلاك دون ضغط أو إلزام في تكوين هذه المدخرات ويتكون الادخار الاختياري أيضا من مدخرات قطاع الأعمال الخاص والودائع الآجلة بالبنوك ونعرضها في ما يلي:

- المدخرات في القطاع العائلي: ويتمثل هذا النوع من مدخرات الأفراد ويقدم عليه الأفراد عندما تفيض دخولهم عما ينفقونه على الاستهلاك وتنقسم مدخرات القطاع العائلي إلى : المدخرات المودعة بصناديق توفير البريد ، المدخرات التعاقدية (بواليص التأمين على الحياة) بأنواعها المختلفة حيث أن هذه الأنواع تعد من صور الادخار الاختياري المتميز بالثبات والاستقرار لأن المتعاقدين يستمرون في أداء أقساط التأمين بصورة منتظمة... مدخرات زيادة الرصيد السائل المتمثل في ثراء الأفراد والهيئات للأوراق المالية الحكومية كالسندات وشهادات الاستثمار وأصول الخزانة ...حيث أن شهادات الاستثمار قد تكون شهادات ذات قيمة متزايدة وشهادات استثمار ذات عائد جاري.
- **مدخرات قطاع الأعمال الخاص :** وتمثل هذه المدخرات فيما تحققه منشآت قطاع الأعمال الخاص من مدخرات تستقطع من الأرباح المحققة فيها وتحتجز بهذه المنشآت في صورة احتياطات مختلفة ترمي إلى دعم المركز المالي لها وتمويل التوسع في المستقبل تمويلا ذاتيا وبناءا عليه فإن المنشآت القائمة بالادخار هي بعينها التي تتولى استخدام هذه المدخرات بأغراض الاستثمار.
- الودائع الآجلة بالبنوك وتتمثل فيما يقوم به الأفراد أو الهيئات الخاصة أو شركات القطاع الخاص بشراء ودائع وسندات بمحض اختيارهم يستحق عنها فائدة معينة عكس الودائع تحت الطلب أو الحسابات التي ليست لها هذه الطبيعة الاختيارية أو فائدة ربحية ، حيث أن الجهاز المصرفي لا يستطيع توجيه هذه الودائع إلى وجوه الاستثمار لأنها قابلة للسحب فورا ودون إخطار سابق....ولا ينظر لها المودعون على أنها أموال مدخرة بل أنها أموال سائلة يواجهون بها مطالبهم من آن لآخر.

2- **الادخار الإجباري**: تنقسم هذه المدخرات إلى :

- **فائض الميزانية العامة**: ويتمثل في زيادة حصيلة الضرائب إما برفع معدلات الضرائب الحالية وإما بفرض ضرائب جديدة أو إتباع الطريقتين معا وتعد هذه الحصيلة مدخرات إجبارية تعتمد الحكومة بجمعها من الأفراد والهيئات طبقا للبرنامج الذي ترسمها لتنمية الاقتصاد القومي.

- **فائض قطاع الأعمال العام** (الفائض الاقتصادي المخطط) : وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم الأرباح يختلف في المجتمع الرأس المالي عنه في المجتمع الاشتراكي والأرباح في المجتمع الرأسمالي لا تعد أن تكون العائد الذي يفيض بعد تغطية تكاليف الإنتاج بما في ذلك الأرباح العادية ، ويؤول إلى المنظمين والأفراد في المقابل أنهم يتحملون عنصر المخاطرة بالأموال المستثمرة في المشروعات التي يديرونها ويشرفون عليها ، أما الأرباح في ضوء المفهوم الاشتراكي فتتمثل في أرباح المشروعات العامة في قطاع الأعمال وتعتبر فائض اقتصادي رغم أنها تعتبر تجاوز أرباح .

فضلا عن ذلك فإنه يمثل ما يفيض عن قيمة المبيعات منتج المشروع العام عن تكاليف إنتاج هذا المنتج ، وأنه اقتصادي حيث يوجه لتمويل المشروعات الخطة من ناحية وأنه مخطط حيث أن الدول هي التي تتحكم في حجم هذا الفائض من خلال تحكمها لتحديد أسعار منتجات القطاع العام لأن الأسعار محددة مركزيا .

ثانيا: عوامل ودوافع الادخار

تختلف دوافع الإنسان نحو الادخار من شخص لآخر بسبب قوتها أو ضعفها وهذا الاختلاف قد يرجع **للعوامل** التالية :

- الطبقة العمرية : التي ينتمي اليها الإنسان فبالقطع تختلف ميول ودوافع الادخار لدى الطفل عن الشاب عن كبار السن.
- البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد : وتتمثل في الطبقة الاجتماعية والمستوى التعليمي والثقافي.

- السياج الثقافي: الذي يحي خلاله الإنسان حيث أن التنشئة الثقافية تلعب دورا هاما في تأثيرها على شخصية الإنسان اتجاه كل أمور حياته

ويمكن إجمال **أهم دوافع** الادخار بصفة عامة فيما يلي :

قد تقوم بعض المؤسسات أو الشركات باقتطاع جزء من أرباحها والاحتفاظ بها (ادخارها) بهدف استغلالها لفرص استثمارية جديدة وتعظيم أرباحها. أما بالنسبة للأفراد فقد يقوم بالادخار لأغراض مختلفة :

- قد يدخر الفرد لغرض الإنفاق في المستقبل لقضاء حاجة في نفسه (شراء منزل، سيارة...)
- وقد يدخر لكي يؤمن لنفسه ضد عاديات الزمن.
- وقد يدخر لأنه يتطلع لترك ثروة إلى ذريته من بعده.

- ويدخر لأنه يسعى للاستمتاع بجمع المال حبا في المال
- وقد يدخر لأنه يتطلع للقوة والجاه والأمان مما ينطوي عليه جمع الثروات واقتناء المال الوفير.
- وقد يدخر لأن توفير الاعتدال في الإنفاق عادة متأصلة في نفسه لها قيودها وانعكاساتها على سلوكه الاقتصادي ونلخص من ذلك أن مختلف الأفراد يقومون بالادخار والاستثمار لأغراض مختلفة مستقلة بعضها عن البعض الآخر إلى حد كبير.

ثالثا: الأهمية الاقتصادية للادخار

للادخار مدى اقتصادي على الأفراد والمجتمع بحيث أن الأول أي الأفراد يساعدهم على مواجهة الأحداث المستقبلية الغير متوقعة والاحتياط للطوارئ وكذلك يساعدهم على مواجهة متطلبات الحياة.

- بالنسبة للمجتمع فإن الادخار يساعد على:
- وصول الاقتصاد القومي لمرحلة النمو الذاتي من خلال مساهمته في عملية التنمية الشاملة كعامل من العوامل الأخرى التي تساعد على تحقيقها كالأيدي العاملة الفنية والمدربة والموارد الطبيعية ذات النوعية الجيدة والمستوى التكنولوجي والمناخ السياسي والاجتماعي.
- تخفيف الضغوط التضخمية إذ أنه يحد من الاستهلاك وبالتالي التخفيف من الطلب الكلي ومنه تحقيق الاستقرار النقدي.

قراءات :

- قواسمي، نوال. "تقييم ثقافة ادخار المواطن الجزائري: دراسة حالة الجزائر العاصمة ".مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مج. 23، ع. 1 (2020): 575–596.
- مفلاح، حسيبة .أثر الوساطة المالية على تعبئة الادخار في الجزائر: دراسة تحليلية استشرافية .الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2021.
- الزيتوني، عبد القادر. "نحو استثمار خصائص المنتجات المالية الإسلامية لترقية دور الأوعية المصرفية الجزائرية في تحفيز السلوك الادخاري لدى القطاع العائلي ".مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، مج. 8، ع. 1 (2017): 485–510.
- الوردي، مشير. "المحددات الاقتصادية لادخار العائلات الجزائرية لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: دراسة قياسية للفترة 1987–2019 ".مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، مج. 6، ع. 2 (2021): 248–266.